



N  
E  
ICSW  
S

International Council on Social Welfare

2024 يُونيو

## Working Together for a Better ICSW



**Professor Antonio López Peláez,**  
**Executive Director of ICSW and Professor of Social Work  
and Social Services at the National Distance Education  
University (UNED) (Spain)**

أعزائي أعضاء المجلس العالمي للعمل الاجتماعي والأصدقاء والقراء المهتمين.

يسرنا أن نعلن عن إصدار عدد يوليو 2024 من نشرتنا الإخبارية. ارتكزت مقترحات المجلس العالمي للعمل الاجتماعي، المتعلقة بالحماية والرفاهية الاجتماعيتين، على الدوام على الدفاع عن حقوق الإنسان، وتكريس الرفاهية الاجتماعية، وتعميم الممارسات السليمة في مجال الإدماج الاجتماعي طيلة المائة سنة المنصرمة. وإثر اختتام أشغال المؤتمر العالمي المنعقد بينما (أبريل 2024)، تعهد المجلس والاتحاد العالمي للأخصائيين الاجتماعيين والجمعية العالمية لمدارس العمل الاجتماعي بإعطاء دفعة جديدة للأجندة العالمية للعمل الاجتماعي، وذلك وفقا لمقاربة تشاركية تركز على حماية الأشخاص والدفاع عن حقوق الإنسان.

وبعد ثلاثين سنة من انعقاد القمة العالمية بكوبنهاغن (1995)، ستعقد قمة سويسرا في شتنبير 2025. وتعد هذه الأخيرة حدثا ترك أثرا على إعادة تحديد السياسات الاجتماعية عالميا ووطنيا. كما سينظم المجلس، في إطار ديناميته التشاركية، تظاهرات متنوعة لبحث رؤيته بخصوص الرفاهية الاجتماعية في أفق 2025 طيلة 2024 و2025. في هذا السياق، يندرج تعزيز المشاركة والتصميم والإبداع المشتركين ضمن

الرهانات الأساسية لتطوير أنظمة شمولية للحماية الاجتماعية في مجتمعات رقمية وفائقة التنوع ومنغمسة في مسار قوي للاستقطاب الاجتماعي.

فضلا عن ذلك، تشكل محو الأمية والحماية الاجتماعية، لاسيما حماية الطفولة، قضايا جوهرية للنهوض بالرفاهية الاجتماعية. ومن حسن حظنا أن عدد النشرة الإخبارية يتضمن مساهمات قدمها زملاؤنا من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والذين انكبوا على تدارس هذه المسألة بالمنطقة بكل دقة. وأعتنم هذه المناسبة لأشكرهم جزيل الشكر على مساهمتهم وعلى مساعدتهم في إصدار النشرة باللغتين العربية والفرنسية، إذ يجسد ذلك نموذجا إضافيا على التعاون والدعم المقدم على الصعيد العالمي.

ضمن هذا العدد، حرصنا أخيرا على توفير المجلد الذي يضم أفضل العروض المقدمة خلال المؤتمر العالمي المنظم من لدن المجلس بسيول، بشراكة مع المجلس الوطني الكوري للحماية الاجتماعية والجمعية العالمية لمدارس العمل الاجتماعي، وبعد تقييم دقيق من لدن الأقران. انظر المرجع التالي:

Social Welfare Programs and Social Work Education at a Crossroads: New Approaches for a Post-Pandemic Society. London: Routledge (ps://www.routledge.com/Social-Welfare-Programs-and-Social-Work-Education-at-a-Crossroads-New-Approaches-for-a-Post-Pandemic-Society/LopezPelaez-Keet-MoonSung/p/book/9781032623030)

ويشكل هذا المجلد مساهمة إضافية للعمل الجماعي الذي ينجزه المجلس، بتعاون مع منظمات أخرى، بهدف توفير المعطيات والممارسات السليمة الرامية إلى تسهيل صنع القرار في مجال الرفاهية الاجتماعية. وأوصي بقراءته.

اعتنوا بأنفسكم وبصحتكم

أنطونيو لوبيز بيلا

## العربي العالم في الأمية



الأستاذ بشير تامر  
رئيس منطقة الشرق  
الأوسط وشمال أفريقيا -  
المجلس الدولي للعمل  
الاجتماعي

### المقدمة

الأمية كلمة ترتبط بشكل عام بالجوانب الإيجابية للحضارة البشرية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. لطالما استخدمت الأمية فيما يتعلق بالفقر ونقص التعليم في أجزاء مختلفة من العالم. أما محو الأمية الذي نتحدث عنه في هذا التقرير فهو لا يشكل فرصة ثانية للتعليم الأساسي فحسب، بل هو أيضًا فرصة للشباب والكبار لتحسين مستوى معيشتهم والمهارات الضرورية للحياة اليومية ليكونوا قادرين على المساهمة في التنمية المستدامة لمجتمعاتهم وقيادة حياة المتعلمين مدى الحياة.

على الرغم من أن العالم العربي بدأ في إعطاء "تعليم الكبار" نفس المعنى الذي تعطيه له الدول الأخرى في العالم، أي تزويد الأفراد بالمهارات والمعرفة اللازمة للاستجابة بفعالية للتحديات المتزايدة للتقنيات والمعلومات الجديدة، فمن المهم أن نتذكر أن تعليم الكبار في العالم العربي بشكل أساسي على محو الأمية، وتستمر غالبية الدول في المنطقة في اعتبارها كذلك. أتاحت التقييمات والتوقعات الأخيرة لليونسكو حول محو الأمية إمكانية جمع بيانات كافية لتحليل اتجاهات وخصوصيات محو الأمية والأمية في الدول العربية. ومع ذلك، لعدم العثور على منشورات أكاديمية حول محو الأمية والأمية في العالم العربي، كتبنا هذا التقرير على أساس العديد من منشورات اليونسكو وتقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

### محو الأمية في العالم العربي

يواجه تدريس القراءة والكتابة ازدواجية بين اللغة العربية المحكية والعربية الفصحى. و يبدو اليوم أن اللغة العربية الفصحى لم تعد "اللغة المحكية" بل هي لغة القراءة والكتابة، بينما تعتبر العربية المحكية لغة التعبير العفوي والعاطفي واليومي. لذلك فإن تعليم القراءة والكتابة بالعربية الفصحى للأميين يخاطر بإهمال الجوانب الوظيفية للغة. كما أن هناك جانب آخر من المشكلة هو العلاقة بين اللغة العربية من جهة، ونقل واستيعاب التقنيات من جهة أخرى؛ إذا أردنا للغة العربية أن تواكب التطور المعلوماتي والتكنولوجي، فمن الضروري تجديدها بتمديد استخدامها الوظيفي إلى الحياة اليومية، وتشجيع تواصلها مع اللغات الأخرى (تقرير التنمية البشرية في العالم العربي، 2003، ص. 125-126).

### محو الأمية

يعتبر محو الأمية قضية ذات أولوية على أجندة تعليم الكبار في العالم العربي؛ إنه مفتاح التنمية بقدر ما لم يعد يقتصر اليوم على تعليم القراءة والكتابة، بل يشمل المهارات اللغوية والمعرفة الحاسوبية والمهارات في جميع المجالات الضرورية للحياة الحديثة والأوجه المتعددة للحياة.

### زيادة معدل محو الأمية

في عام 1980، تمكنت الدول العربية من تحقيق معدل محو أمية بنسبة 51.3%، أي بزيادة 11% عن العقد السابق (40.8%). بعد عشر سنوات، ارتفع المعدل إلى 61.5%، مما يمثل زيادة بنسبة 10% فقط. هذا الإيقاع غير كاف إذا أخذنا في الاعتبار أن هذه الدول قد قررت القضاء على الأمية أو تقليصها إلى النصف بحلول عام 2000، وفقًا لإعلان جومتين في عام 1990. بمعنى آخر، بمعدل 1% سنويًا، ستحتاج الدول العربية إلى 39 عامًا آخر للقضاء على الأمية.

### معدل محو الأمية

تتفاوت معدلات محو الأمية للأشخاص الذين تزيد أعمارهم عن 15 عامًا بشكل كبير من بلد إلى آخر. وتظهر أحدث البيانات أنها تصل إلى 80% وأكثر في تسع دول صغيرة نسبيًا، باستثناء المملكة العربية السعودية (الأردن، الإمارات العربية المتحدة، البحرين، المملكة العربية السعودية، سوريا، الكويت، لبنان، قطر وليبيا)؛ على النقيض من ذلك، فهي أقل من 75% في تسع دول

أخرى ذات كثافة سكانية عالية، حيث تسجل العراق وموريتانيا واليمن معدلات 40% و41.2% و49% على التوالي.

وفي رد فعله فإن رئيس قسم التعليم في اليونسكو، جون دانيال، دق ناقوس الخطر بقوله: "أن لدى الدول العربية أدنى معدلات محو أمية الكبار في العالم؛ بين عامي 2000 و2004، كان 62.2% فقط ممن تزيد أعمارهم عن 15 عامًا قادرين على القراءة والكتابة؛ و هو معدل أقل بكثير من المتوسط العالمي [84%] ومن معدل الدول النامية (76.4%)". أما بالنسبة للفئة العمرية من 15 إلى 24 عامًا، فإن النتائج أكثر إرضاءً حيث يصل معدل محو الأمية إلى 90% وأكثر في إحدى عشرة دول، وهو أعلى بكثير من المتوسط الدولي، أي 87.6% (الأردن، الإمارات العربية المتحدة، البحرين، سوريا، قطر، الكويت، الجزائر، ليبيا، المملكة العربية السعودية، عمان، تونس)، حيث تحقق الأردن أعلى معدل (99.4%). تتناقض هذه الدول "عالية الأمية" مع خمس دول عربية "منخفضة الأمية" والأكثر اكتظاظًا بالسكان، حيث يكون المتوسط أقل من معدل الدول النامية، أي 85.2% (السودان، مصر، المغرب، موريتانيا واليمن).

### تحسين محو الأمية لدى النساء

تتفاوت معدلات محو الأمية للنساء اللواتي يبلغن من العمر 15 عامًا فأكثر بين 24% (العراق) و85.9% (الأردن). بين عامي 1990 و2004-2000، كانت المعدلات أعلى من المتوسط الدولي (76.5%) في ست دول. في البحرين، ارتفع معدل محو الأمية للنساء من 74.6% إلى 84.2%، في الأردن من 72.1% إلى 85.9%، في الكويت من 72.6% إلى 81%، في لبنان من 73.1% إلى 82%، في قطر من 76% إلى 82.3%، وفي الإمارات العربية المتحدة من 70% إلى 80.7%.

و على الرغم من هذا التقدم الكبير، لا تزال معدلات الأمية العالية تسود في غالبية الدول العربية بين النساء، اللواتي يمثلن ثلثي الأميين في المنطقة؛ وفقًا لتقرير التنمية البشرية العالمي لعام 2002، (ص. 52) قد لا يتحسن الوضع "قبل عام 2040". يعود هذا التفاوت إلى عدة أسباب، ولكن بشكل خاص إلى المعدل المنخفض للغاية للالتحاق بالمدارس الابتدائية، والتباطؤ في معدل نمو هذا المعدل في التسعينيات

مقارنة بالثمانينيات مع وجود انحياز ظاهر ضد الإناث (RDHA 2002)، وتراجع الإنفاق العام على التعليم منذ عام 1995 (RDHA 2003)، (ص. 52) وأخيرًا "تراجع الالتزام السياسي أو عدم كفاية الأساليب المستخدمة لتصحيح الوضع".

### المساواة بين الجنسين

تم تقدير مؤشر المساواة بين الجنسين بـ 0.69 في عام 2004، وهو من أدنى المعدلات في العالم باستثناء جنوب آسيا وغرب آسيا. على الرغم من الجهود المبذولة على مدى العقدين الماضيين، فإن الفتيات عمومًا أقل تعليمًا من الفتيان.

هذا لا يعني أن تعليم الفتيان ليس مهمًا. جميع الأطفال، الفتيان والفتيات، يستحقون تعليمًا جيدًا. لأن مع تقدم عصر المعلومات، فإن الأطفال الأميين أو غير المتعلمين، وفيما بعد الكبار الذين يصحبونهم، يخاطرون بأن يكونوا من بين المتخلفين.

هناك فقط خمس دول (الإمارات العربية المتحدة، قطر، الكويت، الأردن، البحرين) لديها مؤشر 0.90 وأعلى لمن هم فوق 15 عامًا، وهو معدل أعلى بكثير من المتوسط العالمي البالغ 0.88، حيث تصل الإمارات إلى 1.07. نلاحظ أن إحدى عشرة دولة بمؤشر أدنى من متوسط الدول النامية (0.83) (تونس، الجزائر، ليبيا، المملكة العربية السعودية، السودان، سوريا، عمان، موريتانيا، مصر، اليمن والمغرب) هي تلك التي كانت دائمًا الأقل محوًا للأمية، باستثناء سوريا والمملكة العربية السعودية. تعود هذه التفاوتات بين الدول إلى عوامل مختلفة: ففي السودان، الفقر والزواج المبكر يتسببان في إهمال تعليم الإناث. وفي اليمن، يكون مستوى التعليم الابتدائي للفتيات منخفضًا والمدارس بعيدة عن المنازل. أخيرًا، تقلل بعض الدول من الموارد والتمويل المخصص لمدارس الفتيات في المجتمعات المحلية التي تفصل بين الجنسين، ولا تكون السلطات التعليمية منخرطة بما يكفي ولا ترفع الوعي حول تعليم الفتيات.

### الأمية

إن الدول العربية على دراية تامة بخطورة الوضع، سواء على المستوى الحكومي أو التنظيمي. وقد تم اتخاذ عدة تدابير وتم تنفيذها من خلال إنشاء لجان ومجالس وطنية، ووضع سياسات واستراتيجيات، وتقديم الدعم الفني

المباشر من مكتب اليونسكو الإقليمي في بيروت، لبنان، من خلال تنظيم مؤتمرات وطنية وإقليمية لتنسيق الإجراءات ضد الأمية. و كان أحد التدابير الرئيسية للمساعدة التقنية هو إطلاق البرنامج الإقليمي لتعميم وتجديد التعليم الابتدائي والقضاء على أمية الكبار في الدول العربية (ARABUPEAL)، 1989، والذي تم دمجها لاحقًا مع أهداف خطة عمل التعليم للجميع بعد عام 2000. كان الهدف هو تطوير الأنظمة التعليمية العربية في مجال محو الأمية ومحو أمية الكبار، وتحسين تعليم النساء والفتيات، وزيادة معدلات الالتحاق بالتعليم الابتدائي والثانوي، وتوسيع نطاق برامج محو الأمية لتشمل التعلم مدى الحياة.

### الإجراءات والتوصيات تحسين جودة التعليم

تحسين جودة التعليم يتطلب:

1. **تدريب المعلمين**: تحسين برامج تدريب المعلمين لضمان أنهم مجهزون بالمهارات والمعرفة اللازمة لتعليم الأطفال والكبار بفعالية.
2. **تطوير المناهج الدراسية**: تحديث المناهج الدراسية لتكون متوافقة مع متطلبات العصر الحديث وتشمل المهارات الحياتية والتكنولوجية.

### زيادة الإنفاق على التعليم

1. **زيادة التمويل**: زيادة الإنفاق الحكومي على التعليم لضمان توفر الموارد اللازمة لتحسين البنية التحتية التعليمية وتوفير أدوات التعليم الحديثة.
2. **الشراكات**: تعزيز الشراكات مع المنظمات الدولية والمؤسسات الخاصة لتمويل برامج التعليم ومحو الأمية.

### تعزيز مشاركة المجتمع

1. **الوعي المجتمعي**: تنظيم حملات توعوية لتعزيز أهمية التعليم ومحو الأمية وتشجيع المجتمعات على دعم تعليم الفتيات ومحو أمية الكبار.
2. **مشاركة الأسر**: إشراك الأسر في العملية التعليمية من خلال برامج توعوية وتدريب لضمان دعمهم لأطفالهم في التعليم.

### تحسين الوصول إلى التعليم

1. **بناء المدارس**: بناء المزيد من المدارس في المناطق الريفية والنائية لضمان وصول التعليم إلى جميع الأطفال.
2. **برامج محو الأمية**: توسيع وتنويع برامج محو الأمية لتشمل الكبار والشباب الذين لم تتح لهم فرصة التعليم.

### التحديات المستقبلية

- على الرغم من الجهود المبذولة، لا تزال هناك تحديات كبيرة تواجه محو الأمية في العالم العربي، منها:
1. **الفقر**: الفقر يشكل عائقًا رئيسيًا أمام التعليم، حيث قد تضطر الأسر الفقيرة إلى إخراج أطفالها من المدارس للعمل.
  2. **النزاعات**: النزاعات المسلحة وعدم الاستقرار السياسي تؤدي إلى تعطيل التعليم وتدمير البنية التحتية التعليمية.
  3. **التمييز بين الجنسين**: التمييز بين الجنسين لا يزال يشكل تحديًا كبيرًا، حيث تواجه الفتيات والنساء صعوبات أكبر في الوصول إلى التعليم.

### الخلاصة

يتطلب محو الأمية في العالم العربي جهودًا مشتركة من الحكومات والمجتمعات والمنظمات الدولية. من خلال تحسين جودة التعليم، وزيادة التمويل، وتعزيز مشاركة المجتمع، وتحسين الوصول إلى التعليم، يمكن تحقيق تقدم كبير في محو الأمية وتمكين الأفراد من تحقيق إمكاناتهم الكاملة والمساهمة في التنمية المستدامة لمجتمعاتهم.

### المصادر

تم إعداد هذا المقال بناءً على العديد من منشورات اليونسكو وتقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالإضافة إلى البيانات الإحصائية المتاحة حول معدلات محو الأمية والتعليم في الدول العربية.

### استراتيجيات مستقبلية لمحو الأمية

#### تبنى التكنولوجيا في التعليم

1. **التعليم الإلكتروني**: استخدام التكنولوجيا لتعزيز الوصول إلى التعليم من خلال منصات التعليم الإلكتروني والدورات عبر الإنترنت، خاصة في المناطق النائية.

2. **التعلم عن بعد**: تطوير برامج التعلم عن بعد التي تتيح للمتعلمين الدراسة من منازلهم، مما يسهل التعليم للكبار الذين قد يكون لديهم التزامات عمل أو أسرية.

### تعزيز الشراكات الدولية

1. **التعاون الدولي**: تعزيز التعاون مع المنظمات الدولية مثل اليونسكو واليونسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للحصول على الدعم الفني والمالي.

2. **التبادل الثقافي**: تنفيذ برامج التبادل الثقافي والتعليمية مع دول أخرى للاستفادة من تجاربها الناجحة في محو الأمية والتعليم.

### التركيز على التعليم المهني

1. **التعليم المهني والتقني**: تطوير برامج التعليم المهني والتقني لتزويد الشباب والكبار بالمهارات العملية التي تؤهلهم لسوق العمل.

2. **الشهادات المهنية**: تقديم شهادات مهنية معترف بها دوليًا لتحسين فرص العمل وزيادة الدخل.

### المبادرات المجتمعية

1. **المبادرات المحلية**: تشجيع المبادرات المحلية التي تهدف إلى محو الأمية من خلال إنشاء مراكز تعليمية مجتمعية وبرامج تعليمية تفاعلية.

2. **المنظمات غير الحكومية**: دعم المنظمات غير الحكومية التي تعمل في مجال التعليم ومحو الأمية لتوسيع نطاق عملها والوصول إلى المزيد من الأفراد.

### التقييم والمتابعة

#### وضع مؤشرات لقياس التقدم

1. **مؤشرات الأداء**: وضع مؤشرات واضحة لقياس التقدم في محو الأمية وتحسين التعليم مثل معدلات الالتحاق، نسبة إتمام الدراسة، ومستويات الكفاءة في القراءة والكتابة.

2. **التقييم الدوري**: إجراء تقييمات دورية لبرامج محو الأمية والتعليم لتحديد النجاحات والتحديات وتعديل الاستراتيجيات بناءً على النتائج.

### الشفافية والمساءلة

1. **الشفافية**: ضمان الشفافية في استخدام الموارد المخصصة للتعليم ومحو الأمية ونشر التقارير الدورية عن التقدم المحرز.

2. **المساءلة**: تعزيز المساءلة من خلال إشراك المجتمع المدني ووسائل الإعلام في مراقبة تنفيذ البرامج وضمان تحقيق أهدافها.

### الختام

إن محو الأمية في العالم العربي هو هدف حيوي لتحقيق التنمية المستدامة والازدهار الاجتماعي والاقتصادي. من خلال تبني استراتيجيات شاملة تشمل تحسين جودة التعليم، زيادة التمويل، تعزيز مشاركة المجتمع، تحسين الوصول إلى التعليم، واستخدام التكنولوجيا، و يمكن تحقيق تقدم ملموس في هذا

المجال على أساس التزام الحكومات والمجتمعات والشركاء الدوليين لتحقيق هذا الهدف النبيل وضمان مستقبل أفضل للأجيال القادمة.

### المصادر

## العدالة الرقمية تحدي جديد للتنمية الاجتماعية



د. إدريس الكراوي

رئيس الجامعة المفتوحة للداخلية، المملكة المغربية  
عضو اللجنة التنفيذية للمجلس العالمي للعمل الاجتماعي (ICSW)

لقد أثرت الأزمة العالمية الحادة التي أطلقتها جائحة كوفيد-19 على جميع القارات بشكل غير واضح منذ يناير 2020، وألقت نظرة شاملة على حالة العالم، مشبعة بقناعة عامة بأن المجتمعات البشرية دخلت حقبة جديدة تتسم بالشكوك والمخاطر والمخاطر الكبرى من جميع الشرائح. وقد أثرت هذه المخاطر على جميع جوانب الحياة الاجتماعية اليومية لجميع السكان الذين يعيشون في الشمال والجنوب، مما يهدد سلامة الإنسان العالمي ككل.

وكشفت الأزمة ذاتها عن أن النظام العالمي يمر بظهور جيل جديد من انعدام الأمن والحروب التي تتجلى بشكل ملحوظ في حروب الغذاء والماء والطاقة والعقاقير والهندسة الوراثية النباتية والحيوانية. كما أنها تتخذ أشكالاً أكثر تدميراً وضرراً ترتبط بالحروب البيولوجية من جهة، وبالحروب المتعلقة بالمعرفة والتعلم والذكاء الاصطناعي والمعلومات والصورة والفضاء والتكنولوجيا الرقمية، من جهة أخرى.

علاوة على ذلك، فإن غياب الحوكمة العالمية المنسقة والمشاركة والمتجاوبة والموحدة لإدارة الجائحة المذكورة أعلاه، يوضح التكاليف الباهظة لهذه الأزمة، التي تسببت في تداعيات اجتماعية واقتصادية وإنسانية ونفسية على الطبقة الفقيرة في العالم، وعلى العاملين بأجر والعمال الضعفاء و"قادة مشاريع الأعمال"

العاملين فيما يسمى بالقطاع غير الرسمي. وتشكل الأنشطة التي تمارس في هذا القطاع مصدر الدخل الرئيسي لهؤلاء القادة، خاصة بالنسبة للنساء والشباب والأطفال المهجورين في المناطق الريفية والضواحي على وجه الخصوص.

والواقع أن الأمر لا يتعلق فقط بأزمة في النظام ككل، بل بكارثة حقيقية أثرت على النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. بالإضافة إلى ذلك، فإن ظهور أجيال جديدة من الفقر والبطالة والهشاشة والعنف الاجتماعي والأمراض والهجرة هي مجرد أشكال ملحوظة ناجمة عن انتشار جائحة كوفيد-19.

وبالتالي، فإن معالجة هذه الأزمات لا تتطلب إصلاحات كلاسيكية، بل تتطلب تغييرات جوهرية وابتكارات أساسية لضمان سير النظام ككل بكفاءة.

من الناحية الاجتماعية، يتطلب تنفيذ هذه التغييرات والابتكارات تبني نموذج جديد للتنمية الاجتماعية، يركز على قيمتين أساسيتين وجيل جديد من حقوق الإنسان، يشار إليه باسم "الحقوق الرقمية".

### 1- القيم الأساسية لنموذج التنمية الاجتماعية الجديد

إن حقيقة أن الجائحة العالمية لعام 2020 تخلف وراءها الضيق واليأس واليؤس الإنساني، على نحو يعيد إلى الأذهان بل ويتجاوز الكساد الكبير لعام 1929، هي السبب الذي يجعل تطوير نموذج التنمية الاجتماعية الجديد لما بعد كوفيد-19 يجب أن يتمحور حول قيمتين أساسيتين: الكرامة وقيمة الإنسان. ومن ثم، يجب على صانعي السياسات العامة ووكالات الأمم المتحدة الدولية والإقليمية في المستقبل أن يأخذوا في الاعتبار هاتين القيمتين عند تصميم برامج العمل الاجتماعي والتضامن.

تشير **الكرامة** إلى حالة الإنسان التي تقاس بتلبية جميع الاحتياجات الأساسية للسكان في مجتمع معين، على أساس الوصول الفعال إلى حقوق الإنسان الأساسية ودون تمييز بسبب الجنس والعمر والوضع الاجتماعي ومكان الإقامة والظروف الصحية البدنية والاجتماعية. يشمل الحصول الفعلي على الحقوق الأساسية ما يلي:

- الحق في التعليم والتدريب،
- الحق في الصحة والحد الأدنى من الدخل الأساسي والعمل اللائق،

- الحق في الغذاء والسكن اللائق
- الحق في التقاعد، والرعاية الصحية الأساسية، واستحقاقات الأسرة والشيخوخة،
- الحق في دعم المعوقين والمساواة في الفرص الاقتصادية والمعاملة الاقتصادية،
- الحق في العدالة المنصفة وحرية التعبير والعبادة،
- الحق في التنقل الجغرافي والمشاركة في إدارة المدينة،
- الحق في الأمان والثقافة والترفيه والعيش في بيئة صحية وصديقة للبيئة.

والكرامة تعني أيضًا احترام الحقوق في الخدمات الأساسية الاجتماعية سواء تعلق الأمر بالمياه الصالحة للشرب أو الكهرباء أو الصرف الصحي أو وسائل النقل. وبعبارة أخرى، الكرامة هي حالة عامة وشاملة للأوضاع الإنسانية في مجتمع معين في لحظة معينة من تاريخه. وهي تدل في النهاية على أسمى وأكمل أشكال المواطنة.

وبقدر ما يتعلق الأمر بقيمة الإنسان داخل المجتمع، فإنه يعتمد على تنفيذ ثلاثة إجراءات متزامنة، بما في ذلك الاعتراف والاعتبار والمشاركة في صنع القرار وإدارة المدينة. وفي هذا السياق، تشكل الديمقراطية التشاركية والجدارة والمهارات والمساءلة والإنصاف والعدالة

والمساواة وكذلك الاندماج الاجتماعي والثقافي والمهني المعايير الأساسية لهذه القيمة.

وتتطلب ترجمة هاتين القيمتين الأساسيتين في خطط التنمية الاجتماعية اعتماد نموذج جديد تشمل مبادئه التأسيسية توسيع نطاق أساسيات الحماية الاجتماعية الشاملة، وإقرار دخل أساسي للجميع، واعتماد أساليب جديدة لمعالجة الفقر والبطالة، وإعادة هيكلة نظام تمويل التضامن الاجتماعي وإدارته، وتغيير جذري للتيار السائد الحالي الذي يحكم الحوار الاجتماعي.

ومع ذلك، لا يمكن تنفيذ هذه المبادئ ما لم تأخذ الدول ومنظمات المجتمع المدني والشركات والسلطات الإقليمية والمنظمات الدولية في الاعتبار الحقائق الجديدة التي تحركها الثورة الرقمية وتأثيراتها على التنمية البشرية المستدامة والشاملة.

## II- الحق الرقمي: جيل جديد من حقوق الإنسان

تولد الثورة الرقمية أشكالًا جديدة من الفجوة والظلم، ناجمة عن بروز وتطور ظاهرة متنامية داخل المجتمع، ويمكن وصفها بـ"الأمية الرقمية". وتتجلى هذه الأخيرة على أفضل وجه في التفاوتات الواسعة النطاق من حيث استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مختلف مناطق العالم.

### حالة عدم المساواة في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات حسب كل منطقة في العالم في 2018

الذين السكان نسبة الإنترنت يستخدمون	الذين السكان نسبة الإنترنت يستخدمون	لكل أرضي هاتف مشترك نسمة 100	لكل محمول هاتف مشترك نسمة 100
الصحراء جنوب افريقيا الكبرى	25	1	76
آسيا جنوب	30	2	87
والمحيط اسيا شرق اسيا الهادئ	57	15	120
والشرق افريقيا شمال الأوسط	60	15	107
البحر ومنطقة اللاتينية امريكا الكاريبي	64	16	104
الوسطى وآسيا أوروبا	78	30	124
منظمة في الاعضاء الدول والتنمية الاقتصادي التعاون	83	35	120
اليورو منطقة	84	44	123
الشمالية أمريكا	88	36	120
العالم دول باقي	51	13	104

المصدر: البنك الدولي

زيادة الصعوبات التي يواجهها فقراء العالم في الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية. إن حقيقة تطور كل شيء في اقتصادات ومجتمعات القرن الحادي والعشرين هي السبب في أن كرامة الإنسان وقيمتها، كما تم تعريفها من قبل، تعتمد حاليًا على قدرة كل مواطن على استيعاب أدوات الثورة الرقمية في جميع جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وفي الواقع، فإن أدوات وآليات الحصول على التعليم والتوظيف والصحة والسكن والإعانات العائلية ومكافأة نهاية الخدمة والإعانات الاجتماعية المختلفة أو اعتمادات التمويل الأصغر قد تحولت حاليًا إلى التعلم عن بعد والعمل عن بعد والتقديم الإلكتروني والدفع الإلكتروني.

كل هذه الأجهزة الرقمية تتطلب التسجيل الإلكتروني المرقم في السجلات المحلية والإقليمية والوطنية المرقمة، والتي يمكن أن يُستثنى منها الفقراء الذين لا ينتمون إلى الأجيال الجديدة من الأميين فحسب، بل يفتقرون أيضًا إلى شروط الاستخدام العادل والمنضبط لهذه الأجهزة.

لذلك، فإن توسيع نطاق التكنولوجيا الرقمية أصبح خطوة حقيقية وضرورية وشرطًا لا غنى عنه لأي سياسة تسعى إلى تمكين الفقراء من الاستفادة من الوصول بشكل أفضل إلى الاحتياجات والخدمات الأساسية.

وعلاوة على ذلك، يجب أن تسعى الدول القومية والمنظمات الإقليمية والدولية المتخصصة في العمل الاجتماعي والتضامن إلى الارتقاء بالحق الرقمي وتحويله إلى حق أساسي من حقوق الإنسان. كما يجب أن تكون مساعدة الفقراء والفئات الضعيفة من السكان على إتقان التكنولوجيا الرقمية مجال تركيز رئيسي في استراتيجيات التنمية الاجتماعية الجديدة.

### اقتراحات لمستقبل أفضل

بالنظر إلى التحديات المذكورة أعلاه، يجب على المجتمع الدولي وضع واعتماد خطة عالمية لبناء القدرات الرقمية للسكان الفقراء. ويجب تنفيذ هذه الخطة، التي تركز على المجالات الرئيسية التالية، بما يتماشى مع خطة الأمم المتحدة لعام 2030:

- تنفيذ برنامج دولي عالمي للتعليم والتدريب في مجال الممارسات الرقمية الجيدة الجديدة، يهدف

إلى تعزيز قدرات الفقراء في المجالات ذات الأولوية وتوسيع نطاق وصولهم إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية لتسهيل اندماجهم الاجتماعي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والاجتماعي المؤسسي؛

- تعزيز تطوير البنى التحتية الرقمية من خلال دعم صياغة وتنفيذ برامج وطنية تسعى إلى تقليص الفجوة الرقمية في جميع أنحاء العالم وتستهدف المناطق الضعيفة والمحرومة والمهمشة في المناطق الريفية والمناطق الجبلية والصحراوية؛

- تسهيل وصول الفقراء إلى الإنترنت من خلال آليات دعم مالي مبتكرة لشراء الأدوات الرقمية؛

- زيادة الاتصال بالإنترنت بطريقة تقلل من الفجوة الرقمية في جميع أنحاء العالم في المناطق الضعيفة والمحرومة والنائية في المناطق الريفية والمناطق الجبلية والصحراوية؛

- تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني التي تهدف إلى تحديث وتعريف الفقراء والفئات السكانية الضعيفة بالمشاريع المبتكرة المتعلقة بوظائف الاقتصاد الرقمي، لا سيما في القطاعات المتخصصة في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني؛

- تنظيم حملات إعلامية وتوعوية حول الممارسات الجيدة في مجال التكنولوجيا الرقمية في المناطق التسع للمركز الدولي للاقتصاد الاجتماعي والتضامني برعاية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) والمركز الدولي للاقتصاد الاجتماعي والتضامني من أجل تعزيز التنمية الاجتماعية لصالح الفقراء والفئات السكانية الضعيفة التي تعيش في هذه المناطق التسع؛

- وأخيرًا، بالنسبة لبلدي، المملكة المغربية، أوصي بإدماج هذا المنظور للتنمية الاجتماعية في البرامج المستقبلية الجديدة للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي يقودها الملك محمد السادس منذ عام 2005.

## الشرق منطقة في الاجتماعية الحماية التعميم تحدي: إفريقيا وشمال الأوسط



**عسيلة فهد**  
باحث في الاقتصاد  
والعلوم  
الاجتماعية،  
المغرب

واجه العالم في عام 2020 وضعًا صحيًا غير مسبوق مع انتشار وباء كوفيد-19، مما تسبب في أزمة كبيرة أثرت على الشعوب والحكومات في جميع أنحاء العالم. أصبحت الصحة العامة الشاغل الرئيسي للمجتمعات وصانعي السياسات. على الرغم من الإجراءات المتخذة، واجهت أنظمة الصحة في العديد من البلدان صعوبات كبيرة وصلت أحيانًا إلى الانهيار.

كانت لهذه الأزمة آثار مدمرة على أنظمة الصحة والحماية الاجتماعية، حيث تم تعبئة هذه الأنظمة لحماية صحة السكان والحفاظ على الوظائف والدخل. ومع ذلك،

واجهت العديد من البلدان تحديات كبيرة في مجال الحماية الاجتماعية خلال الأزمة الصحية.

### الملاحظات الرئيسية

- عدم المساواة والفجوات:** كشفت الجائحة عن عدم المساواة والفجوات الكبيرة في التغطية الاجتماعية. كانت الفئات الأكثر ضعفًا مثل العمال غير الرسميين والفئات المهمشة الأقل حماية.
- التركيز على سياسات الحماية الاجتماعية:** استجابة لأزمة كوفيد-19، أولت الدول اهتمامًا غير مسبوق لسياسات الحماية الاجتماعية من خلال زيادة تخصيص الموارد وتوسيع برامج الدعم.
- التعافي الاجتماعي والاقتصادي:** ظلت عملية التعافي غير مؤكدة، مما جعل الاستثمار في الحماية الاجتماعية أكثر ضرورة من أي وقت مضى.

4. الاختيار بين استراتيجيات الحماية الاجتماعية: تواجه الدول خيارًا بين تبني استراتيجيات طموحة لتعزيز أنظمة الحماية الاجتماعية أو الاكتفاء بنهج تقليدي يعتمد على تقليص الموارد المخصصة للحماية الاجتماعية.

5. الحماية الاجتماعية الشاملة: إن إنشاء أنظمة حماية اجتماعية شاملة وتجسيد الحق الإنساني في الضمان الاجتماعي للجميع يعد حجر الزاوية لتحقيق العدالة الاجتماعية.

### الإحصائيات والدلالات

تشير بيانات لوحات بيانات الحماية الاجتماعية العالمية إلى أن 39.5% من سكان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يستفيدون من استحقاق حماية اجتماعية واحد على الأقل مقارنة بـ 46.9% على المستوى العالمي. وفيما يتعلق بالصحة، فإن 64.2% من سكان المنطقة مرتبطون بنظام حماية اجتماعية مقارنة بـ 66% على المستوى العالمي.

### التحديات والفرص

- نسبة كبيرة من السكان غير مستفيدين:** لا يستفيد جزء كبير من سكان المنطقة من استحقاقات الحماية الاجتماعية، مما يزيد من الهشاشة الاجتماعية والاقتصادية.
- التقدم في تغطية الصحة:** تظهر المنطقة تقدمًا ملحوظًا في تغطية أنظمة الحماية الاجتماعية في الصحة، لكنها لا تزال تحتاج إلى تحسين لتحقيق التغطية الشاملة.

- الفروق في تغطية الحماية الاجتماعية:** قد تشير الفروق بين معدلات التغطية الشاملة للحماية الاجتماعية وتلك الخاصة بالصحة إلى أولويات سياسية ومستويات استثمار مختلفة في جوانب مختلفة من الحماية الاجتماعية.

### النفقات والتحديات

تعكس بيانات النفقات فروقًا كبيرة بين المنطقة والمتوسط العالمي، حيث تخصص المنطقة نسبة أقل بكثير من ناتجها المحلي الإجمالي للحماية الاجتماعية مقارنة بالمتوسط العالمي. وهذا يشير إلى استثمار أقل في آليات الحماية الاجتماعية.

### التحديات الرئيسية

- **ضمان التمويل المستدام:** تعتمد المنطقة بشكل كبير على الإيرادات المتقلبة، مما قد يقوض استقرار التمويل. هناك حاجة إلى تنوع مصادر التمويل وتبني إجراءات مالية تصاعدية.
- **تعزيز القدرات المؤسسية:** غالبًا ما تكون البنى التحتية والقدرات المؤسسية غير كافية، مما يؤدي إلى إدارة سيئة وتوزيع غير عادل للاستحقاقات.
- **التكيف مع الأزمات:** كشفت جائحة كوفيد-19 عن هشاشة الأنظمة الحالية، وهناك حاجة إلى تطوير آليات استجابة سريعة وبرامج حماية اجتماعية مرنة.

### الخاتمة

يتطلب تعميم الحماية الاجتماعية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا جهودًا منسقة من الحكومات والمنظمات الدولية والمجتمع المدني والقطاع الخاص. من خلال زيادة الاستثمارات، توسيع التغطية، وتعزيز القدرات المؤسسية، يمكن للمنطقة التقدم نحو تحقيق حماية اجتماعية شاملة تضمن شبكة أمان لجميع مواطنيها.

The content of the ICSW News may be freely reproduced or cited provided acknowledgment of the source. The views do not necessarily represent policies of ICSW.

News Editor: **Antonio López Peláez**,  
**Executive Director, ICSW**  
[alopez@icsw.org](mailto:alopez@icsw.org)

ICSW - International Council on  
Social Welfare. Office number 34.  
Department of Social Work, Faculty of Law,  
National Distance Education University  
(UNED).  
C/ Obispo Trejo 2, 28040  
Madrid (Spain).

**Contributions to the newsletter are  
welcome!**